انتخابات 2025م وتكريس «السلطوية الانتخابية» في إفريقيا جنوب الصحراء..

الاتجاهات والمؤشرات

أ. ربيع أبو زامل

باحث في العلاقات الدولية والشؤون الإفريقية

منذ دخول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مرحلة «التحول الديمقراطي»، في تسعينيات القرن الماضي، ترسخ لدى بلدانها إجراء انتخابات تعددية، لا تزال مخرجات- غالبيتها- تكشف عن اتجاهاتٍ عامة تتجاوز خصوصيات كل حالة، لتُعبّر في الأخير عن ترسيخ نمطٍ عام يمكن وصفه بالنظم «السلطوية الانتخابية»، هذا النمط يحتفظ بالشكل الانتخابي العام وآلياته المختلفة، لكنه يفرغه من مضمونه التنافسي، حيث بات يستخدم الانتخابات كمجرد آلية إجرائية لإضفاء الشرعية على النظم الحاكمة أو المساهمة في احتكارها للسلطة لسنواتٍ عديدة.

وخلال عام ٢٠٢٥م، شهد ١٢ بلداً في إفريقيا جنوب الصحراء انتخابات تعددية على أكثر من مستوى، رئاسية وتشريعية، تراوحت نتائجها بين تحقيق «انتقال ديمقراطي»، وتعزيز سيطرة النظام الحاكم أو استمراره في السلطة، أو أنها أفضت إلى انقلاب عسكري على النظامين السياسي والانتخابي.

والبلدان الإفريقية التي أجرت انتخابات (رئاسية وتشريعية) في ٢٠٢٥م، هي: «جزر القمر، وتوجو، والجابون، وبوروندي، ومالاوي، وسيشل، والكاميرون، وكوت ديفوار، وتنزانيا، وغينيا بيساو» علاوةً على انتخابات في جمهورية إفريقيا الوسطى، وغينيا كوناكري، لن يتم التطرق إلى نتائجها كونها خارج إطار توقيت كتابة الورقة.

أهداف البحث:

تسعى هذه الورقة إلى التعرف على مخرجات انتخابات ٢٠٢٥ في إفريقيا جنوب الصحراء، وتقييم أبرز نتائجها، علاوةً على معالجة إشكالية بحثية تدور حول التحقق من التساؤل الرئيسي: إلى أي مدى ساهمت انتخابات ٢٠٢٥ في تكريس النظم «السلطوية الانتخابية» في البلدان الإفريقية، التي لا تزال عالقةً في عملية الانتقال الديمقراطي؟

كما تسعى الورقة إلى إثبات صحة أو نفي الفرض الآتي: كلما أُجريت الانتخابات في إفريقيا جنوب الصحراء؛ ترسخت «النظم السلطوية الانتخابية».

منهجية البحث:

ولتحقيق أغراضها البحثية؛ تعتمد الورقة على عدد من الأدوات والأساليب المنهجية، منها أسلوب دراسات الحالة للمقارنة بين التجارب الانتخابية الإفريقية المختلفة في ٢٠٢٥م، إلى جانب أدوات التحليل الكمّي والكيفي لعدد من المؤشرات القابلة للقياس، استناداً إلى مقاربة «السلطوية الانتخابية»؛ باعتبارها تقدّم نهجاً تحليلياً يساهم في استخلاص الاتجاهات العامة للانتخابات في إفريقيا، وكذا إمكانية فهم الكيفية التي استخدمت بها الحكومات الإفريقية انتخابات ٢٠٢٥ كآلية لبقائها أو إعادة احتكارها للسلطة.

ويمكن تناول مخرجات انتخابات ٢٠٢٥ في إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال المحاور الآتية:

أولاً: مدخل تمهيدي.. مقاربة «السلطوية الانتخابية».

ثانياً: إفريقيا ومؤشر الديمقراطية الانتخابية.

ثالثاً: حصاد انتخابات ٢٠٢٥م.

رابعاً: مؤشرات ممارسة «السلطوية الانتخابية» في انتخابات ٢٠٢٥م.

أولاً: مدخل تمهيدي.. مقاربة «السلطوية الانتخابية»:

تُعدّ «النظم السلطوية الانتخابية» أحد إفرازات التحول الديمقراطي الذي شهدته البلدان الإفريقية التي علقت في عملية الانتقال منذ التسعينيات، بعد تفكك أنظمة الحزب الواحد التي كانت سائدةً في فترة ما بعد الاستقلال[١]. ويُعرف نظام «السلطوية الانتخابية» بأنه: نمط حكم يُقدّم ديمقراطيةً تعددية «زائفة» على المستويين المحلي والوطني، حيث يجرّد العملية من فعاليتها الحقيقية، فالنتائج تكاد تكون معروفة سلفاً، مع إمكانية تنظيم الانتخابات بصورة دورية متكررة، وبالتالي هو نظام يجمع بين خصائص النظم السلطوية

(١) Andreas Schedler (Ed), Electoral authoritarianism, (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 2006), p.3, at: https://emergingtrends.stanford.edu/files/original/d8049a5aae402fc5068231eb985c28c506b94fc1.pdf

التقليدية والديمقراطية الليبرالية، وعليه؛ تبدو المنافسة الانتخابية حقيقية لكنها غير عادلة[١].

وسبق أن قدّم شيدلر (Schedler ٢٠٠٦) أحد أوائل الإسهامات في فهم طبيعة الانتخابات السلطوية، حيث طرحها بوصفها «مباراة مزدوجة المستويات»، في مستوى أدنى: تجري المنافسة المباشرة على أصوات الناخبين، بينما يدور في مستوى أعلى: صراع موازٍ حول القواعد المنظمة للعملية الانتخابية، تتخذ فيه الحكومات قراراتها بشأن الاستمرار في تبنّي إستراتيجيات التلاعب الانتخابي أو المضي في مسار الإصلاح، وتقرر قوى المعارضة ما إذا كانت ستقاطع الانتخابات أو تشارك فيها، وما إذا كانت ستقبل العملية ونتائجها أو ستخوض صراعاً لاعتراضها، كما يحدد موظفو الدولة ووكلاؤها درجة ولائهم للنظام، وما إذا كانوا سيعملون لخدمته أو يتصرفون باستقلالية عنه.

أما على مستوى المباراة المباشرة للمنافسة الانتخابية؛ فتختار الحكومات والمعارضة إستراتيجيات الحشد والتعبئة، بينما يحدد المواطنون بدورهم مستوى دعمهم للنظام أو ابتعادهم عنه، هذا التنافس على المستويين يجري في ظل حالة مزدوجة من عدم اليقين؛ عدم يقين يتعلق بنتائج الانتخابات ذاتها، وآخر يرتبط بنقص المعلومات حول نيات الفاعلين وإستراتيجياتهم.

مع ذلك؛ فإن النتائج النهائية للعملية الانتخابية ليست انعكاساً لإرادة الناخبين وحدهم، ولا نتاجاً للتلاعب السلطوي فحسب، بل هي حصيلة تفاعل بين الاثنين معاً[٢].

(جدول ١): مقارنة بين النظم الديمقراطية والسلطوية الانتخابية والسلطوية المغلقة:

	الديمقراطية الليبيرالي	السلطوية الانتخابية	السلطوية التقليدية
الانتخابات	تُحترم بشكل منهجي.	موجودة وذات مغزى، لكن تُنتهك بشكل منهجي لصالح الحزب الحاكم.	غائبة، أو مختزلة أو شكلية.
الحريات المدنية	يُنظر إليها باعتبارها الطريق الوحيد للوصول إلى السلطة.	يُنظر إليها على أنها الطريق الأساسي للوصول إلى السلطة.	غائبة، أو مختزلة أو شكلية.
وضع المعارضة	تتنافس مع الحزب الحاكم، على أساس تكافؤ الفرص بدرجة أو بأخرى.	المعارضة الرئيسية قانونية، وقادرة على المنافسة علناً، لكنها تعاني من عدم تكافؤ؛ بسبب إساءة استخدام السلطة من قِبَل النظام.	المعارضة الرئيسية محظورة، أو تعمل في السر، أو في المنفى.
مستوى عدم اليقين	مرتفع	يوجد قدر من عدم اليقين، غالبا ما تشعر السلطة بضغط منخفض.	منخفض

وكما يشير (الجدول ١)[٣]- الذي يوضح الفروق الرئيسية بين النظم الديمقراطية والسلطوية الانتخابية والسلطوية المغلقة- فإن السمة المميزة للسلطوية الانتخابية هي «المنافسة غير العادلة».

وبينما تتسم النظم الاستبدادية التقليدية بغياب المنافسة تماماً، وبالتالي غياب عدم اليقين، وبينما تتسم الديمقراطيات بالمنافسة النزيهة، تُعرف الأنظمة السلطوية الانتخابية بوجود منافسة حقيقية، غالباً شديدة، لكنها غير عادلة، فالمؤسسات الديمقراطية الشكلية تظل ذات مغزى، كما أن أحزاب المعارضة تكون

(١) Rachid Tlemcani, Electoral Authoritarianism, CARNEGIE endowment, 2007, at: https://carnegieendowment.org/posts/2007/05/electoral-authoritarianism?lang=en

(٢) Andreas Schedler (Ed), op. cit, p.6-7, at: https://emergingtrends.stanford.edu/files/original/94fc1.pdf

(٣) Levitsky S, Way LA. Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War. Cambridge University Press; 2010. p.85, at: Microsoft Word - Levitsky-Way-Stanford.doc

قانونيـــة وتعمل في العلـــن وتخوض الانتخابات بجديـــة، ومـــع ذلك؛ فهـــي تتعـــرض للمراقبة والمضايقـــة وأحياناً للعنف، ويكون وصولها إلى وســـائل الإعلام والتمويل محدوداً، كما تُسيّس المؤسســـات الانتخابية والقضائية وتُســـتخدم كأدوات ضدهـــا، وغالباً ما تشـــوب الانتخابات عمليـــات تزويـــر وترهيب وغيرها من أشـــكال الانتهاكات الانتخابية.

مع ذلك؛ فإن هذا القـــدر من عدم النزاهة لا يمنـــع حدوث تنافس فعلـــي، أو حتى تحقيق المعارضة انتصارات بين حيـــنٍ وآخر، وبعبارةٍ أخرى: بينما يســـتطيع المسؤولون في الأنظمة الســـلطوية التقليدية المغلقة أن يطمئنوا عشية الانتخابـــات، لأن الجميع الحـــكام والمعارضة على حدٍّ ســـواء يتوقعون فوزاً مؤكداً للســـلطة، فإن ذلك الأمر لا ينطبق في الأنظمة السلطوية الانتخابية؛ إذ لا يمكن لأطراف العملية ولاعبيها الاطمئنان مسبقاً[١].

ثانياً: إفريقيا ومؤشر الديمقراطية الانتخابية:

خلال الأعوام الماضية، تراجعت مستويات الديمقراطيـــة- بشـــدة- في إفريقيـــا جنوب الصحراء الكبـــرى؛ يعود هـــذا التراجع جزئياً إلى سلســـلة من الانقلابات في منطقة الساحل بين عامـــي ٢٠٢٠م و٢٠٢٥م، إضافةً إلى تزايد النزعة السلطوية في دولٍ مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وموزمبيق، وتوغو[٢].

(شكل ١): ٥٠٪ من الأفارقة يعيشون تحت ظل أنظمة انتخابية سلطوية[٣]:

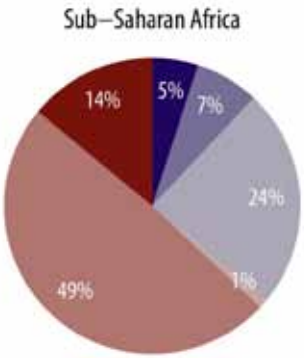

ووفق مؤشـــر الديمقراطية الانتخابية لعام ٢٠٢٤م Electoral Democracy Index ؛ تُشكّل «النظم السلطوية الانتخابية» موطناً لـ٤٩٪ من سكان القارة، في بلدان الكاميرون، وتنزانيا، وأوغندا، وزيمبابوي. في حين تضم السلطويات التقليدية الجابون والنيجر، بعد أن جرى تخفيض تصنيف البلـــدان من ســـلطويات انتخابية إلى ســـلطويات مغلقة عقب وقوع انقلابات ٢٠٢٣م، ورفض سلطاتهما الانتقالية إجراء انتخابات أو تأجيلها باستمرار.

كما يبيـــن (شـــكل ٢) أن إفريقيـــا جنوب الصحراء تضم أكبر نســـبة من الســـكان الذين يعيشـــون في أنظمة «المنطقـــة الرمادية»، أي ليســـت ديمقراطية أو ســـلطوية صريحة، حيث يوجد ٢٤٪ منهـــم في ديمقراطيـــات انتخابية رمادية، على غرار كينيا ونيجيريا وزامبيا، بينما يعيش ٧٪ في ديمقراطيات انتخابية كبوتســـوانا وجامبيا والســـنغال. ويتبقـــى دولتان فقط في

(١) Ibid, P 15: 16

(٢) Democracy Indices, Democracy Report 2025.. 25 Years of Autocratization :– Democracy Trumped?, 2025, p.11, at V-DEM Democracy Report 2025 25 Years of Autocratization – Democracy Trumped?

(٣) Ibid, p.14.

– يقسم التصنيف الدول إلى أربعة أنواع رئيسية: ديمقراطية ليبرالية (الأزرق الداكن)، ديمقراطية انتخابية (الرمادي والأزرق الفاتح)، ونظام انتخابي سلطوي (البنّي والبنّي الفاتح)، ونظام سلطوي مغلق/ تقليدي (البنّي الداكن).

الإقليم تصنفان كديمقراطيات ليبرالية، تمثلان ٥٪ من السكان، وهما سيشل وجنوب إفريقيا، مع الإشارة إلى أن الأخيرة استعادت وضعها كديمقراطية ليبرالية عام ٢٠٢٤م؛ بعد أن كانت تُصنّف كديمقراطية انتخابية لأكثر من عقد[١].

كما تضم المنطقة أكبر عدد من الدول المتجهة نحو الحكم السلطوي، إذ يبلغ عددها ١٦ دولةً (٣١٪ من دول المنطقة)، وهي: بوركينا فاسو، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وجزر القمر، والجابون، وغينيا كوناكري، وغينيا بيساو، وكوت ديفوار، ومالي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزمبيق، والنيجر، والسنغال، وسيراليون، والسودان، وتنزانيا. كما تضم خمس دول تتجه نحو الديمقراطية (أي ١٠٪ من دولها): بنين، ليسوتو، جامبيا، سيشل، وزامبيا[٢].

(شكل ٢)[٣]: تاريخ النظم الإفريقية خلال الفترة ١٩٧٤–٢٠٢٤م:

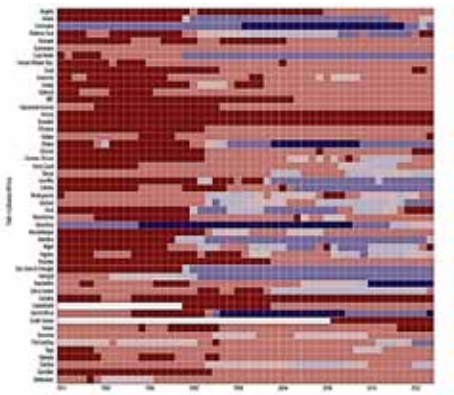

المصدر: تصنيف «أنظمة العالم» Regimes of the World – RoW الذي طوره معهد V-Dem.

(١) Ibid, p.16.

(٢) Ibid, p.21.

(٣) Ibid, p.52. ويقسم التصنيف الدول إلى أربعة أنواع رئيسية: ديمقراطية ليبرالية (الأزرق الداكن)، ديمقراطية انتخابية (الرمادي والأزرق الفاتح)، ونظام انتخابي سلطوي (البني والبني الفاتح)، ونظام سلطوي مغلق/ تقليدي (البني الداكن)، أما اللون الأبيض يشير إلى غياب البيانات/ أو دولة غير موجودة بعد (مثل الصومال أثناء انهيار الدولة).

علاوةً على ذلك؛ غالبية دول إفريقيا جنوب الصحراء كانت وما زالت تميل إلى الأنظمة السلطوية الانتخابية (المنطقة الرمادية) بدرجات مختلفة، منذ عام ١٩٧٤م.

ثالثاً: حصاد انتخابات ٢٠٢٥م:

تقدّم الورقة، في هذه الجزئية، قراءةً عامة في حصاد الانتخابات العامة التي أُجريت/ تأجلت/ أُلغيت في بلدان إفريقية عام ٢٠٢٥م (الجدول ٢)، بالتركيز على خمسة اتجاهات رئيسية.

(جدول ٢): التقويم الانتخابي لإفريقيا جنوب الصحراء لعام ٢٠٢٥م:

الدولة	نوع الانتخابات	تاريخ الاستحقاق
١- جزر القمر	التشريعية	يناير
٢- توغو	مجلس الشيوخ	فبراير
٣- الجابون	الرئاسية والتشريعية	أبريل
٤- بوروندي	تشريعية	يونيو
٥- مالاوي	الرئاسية والتشريعية	سبتمبر
٦- سيشل	الرئاسية والتشريعية	سبتمبر
٧- الكاميرون	الرئاسية	أكتوبر
٨- كوت ديفوار	الرئاسية	أكتوبر
٩- تنزانيا	التشريعية	أكتوبر
١٠- غينيا بيساو	الرئاسية	نوفمبر
١١- جمهورية إفريقيا الوسطى	التشريعية	ديسمبر
١٢- غينيا كوناكري	رئاسية وتشريعية	ديسمبر
١٣- ناميبيا	المحليات	نوفمبر وديسمبر

الاتجاه الأول: الانتخابات كأحد آليات توريث السلطة:

من بين الدول التي شهدت انتخابات في ٢٠٢٥م: مارست دولتا جزر القمر وتوغو العملية الانتخابية؛ باعتبارها آلية لتوريث السلطة.

بالنسبة لجزر القمر (ذات الغرفة البرلمانية الواحدة):

اكتسح الحزب الحاكم «المؤتمر من أجل تجديد جزر القمر» بقيادة الرئيس غزالي عثماني، الانتخابات التشريعية التي أجريت يوم ١٢ يناير ٢٠٢٥م، والتي شارك فيها نحو ٣٤٠ ألف ناخب مسجل؛ من إجمالي عدد السكان المقدر بحوالي ٨٧٠ ألف مواطن.

وبموجب نتائجها؛ أبقى الحزب على أغلبيته البرلمانية بـ٣١ عضواً من أصل ٣٣، كان بينهم نجل الرئيس نور الفتح[١]، الذي سبق أنه عيّنه غزالي أميناً عاماً للحكومة في يوليو ٢٠٢٤م؛ تمهيداً لاستكمال مسيرته في الحكم، بعد أن أعلن ولأول مرّة اعتزامه تسليم رئاسة الحزب والسلطة إليه عند ترك منصبه في ٢٠٢٩م.

وسبق أن أُعيد انتخاب غزالي، في ٢٠٢٤م، في عملية اعتبرتها المعارضة «انقلاباً دستورياً»، إذ يُتهم غزالي، الذي وصل إلى السلطة أول مرّة بانقلاب عام ١٩٩٩م وعاد عبر الانتخابات عام ٢٠١٦م، بإجراء تعديلات دستورية عام ٢٠١٨م ألغت نظام تداول الرئاسة بين الجزر الثلاث، ومنحته حق الترشح لولايةٍ ثالثة، إضافةً إلى إلغاء مناصب نواب الرئيس، وذلك في سياق تاريخ سياسي مضطرب، شهد نحو ٢٠ انقلاباً أو محاولة انقلاب في جزر القمر منذ استقلالها عام ١٩٧٥م[٢].

توغو:

وبخطى أكثر سرعة نحو تعزيز «السلطوية الانتخابية»؛ أجرت توغو في ١٥ فبراير ٢٠٢٥م أول انتخابات لمجلس الشيوخ، بعد اعتماده رسمياً بموجب تعديلات دستورية، نصّت على برلمان من مجلسين يضم «الجمعية الوطنية» و«مجلس الشيوخ»، وفي هذه الانتخابات، جرى انتخاب ٤١ عضواً من أصل ٦١ باقتراع «غير مباشر» من قِبَل أعضاء المجالس البلدية والإقليمية، أما العشرون مقعداً المتبقية فقد جرى تعيينها من قِبَل رئيس مجلس الوزراء فوريه غناسينغبي في ٥ مارس.

وإجمالاً؛ حاز حزب الاتحاد من أجل الجمهورية UNIR أغلبيةً تشريعية مطلقة، في حين حصلت بعض الأحزاب الصغيرة على نسبة من الأصوات، في وقتٍ أعلنت فيه قوى معارضة رئيسية مقاطعة الانتخابات، التي وصفتها بأنها «انقلاب دستوري»، معبّرةً عن مخاوفها من أن حزمة الإصلاحات التي تأتي ضمنها هذه الانتخابات ستُمكّن غناسينغبي من البقاء في السلطة إلى أجلٍ غير مسمى، كما لم تمنح وسائل الإعلام الأجنبيةً الاعتماد لتغطية هذه الانتخابات[٣].

وكانت توغو قد أجرت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٥م في مارس ٢٠٢٤م عندما صوّت المشرعون في الجمعية الوطنية، التي يهيمن عليها الحزب الحاكم، لاعتماد تغيير دستوري يحد من حق المواطنين في التصويت مباشرةً لاختيار رئيس البلاد، وقد كانت النتيجة هي

(١) Inter-Parliamentary Union, Comoros, Assembly of the Union, Election information, January 2025. at: https://data.ipu.org/parliament/KM/KM-LC01/election/KM-LC01-E20250112

(٢) الشرق بلومبيرج، رئيس جزر القمر يعلن نيته تسليم السلطة لابنه في ٢٠٢٩م، ٢٥ يناير ٢٠٢٥م، على الرابط: https://asharq.com/politics/113979/رئيس-جزر-القمر-يعلن-نيته-تسليم-السلطة-لابنه-في-٢٠٢٩/

(٣) Global State of Democracy Initiative, Togo holds first Senate election as part of constitutional transition, February 2025, at: www.idea.int/democracytracker/report/togo/february-2025
Inter-Parliamentary Union, "Togo, Senate, Election information, Febrary 2025, at: https://data.ipu.org/parliament/TG/TG-UC01/election/TG-UC01-E20250215

خلق طريق غير متنازَع عليه للرئيس فوريه غناسينجبي (أصبح رئيساً للوزراء بموجب التعديل الدستوري، وبات منصب الرئيس شرفياً) لتمديد قبضته على السلطة التي استمرت عشرين عاماً، وإدامة سلالة العائلة التي استمرت قرابة ٦٠ عاماً في حكم هذه الدولة الساحلية الواقعة في غرب إفريقيا، والتي يبلغ عدد سكانها ٩,٣ ملايين نسمة، مما يشير إلى أن انتخابات ٢٠٢٥ تُعدّ تتويجاً لإستراتيجيةٍ استمرت لسنواتٍ طويلة لتفكيك المؤسسات الديمقراطية الناشئة في توغو[١].

الاتجاه الثاني: الانتخابات والتأبيد في السلطة:

ويمثل هذا الاتجاه بلدان منها: الكاميرون، وكوت ديفوار، وتنزانيا.

ففي الكاميرون:

أسفرت الانتخابات الرئاسية، في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥م، عن إعادة انتخاب بول بيا (٩٣ عاماً) في ولايةٍ ثامنة على التوالي، بنسبة تفوق ٥٣٪ من الأصوات، متقدماً على منافسه الرئيسي عيسى تشيروما الذي حصد ٣٥٪ من الأصوات من بين ١٠ آخرين. وهذه الانتخابات شهدت استبعاد المعارض البارز موريس كامتو، وسط انتقادات واتهامات واسعة النطاق بالتزوير والعنف الانتخابي، بالتزامن مع رفض المجلس الدستوري جميع الالتماسات التي تطعن في صحة الانتخابات[٢].

وفي كوت ديفوار:

أسفرت نتائج الانتخابات الرئاسية- أُجريت في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٥- عن اكتساح الرئيس المنتهية ولايته، الحسن واتارا (٨٤ عاماً)، بنسبة ٨٩,٨٪، كما مُنع منافسوه الرئيسيون، على رأسهم لوران غباغبو من الترشح. وجاءت تقارير الانتخابات متذبذبة، بين إعلان مراقبين من الـ«إيكواس» (الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا) بأن العملية الانتخابية أُجريت بشكل سلمي، وإشارات المجتمع المدني إلى البيئة السياسية المقيدة واستبعاد المرشحين الرئيسيين، وكذا وصف المعارضة الإيفوارية الانتخابات بـ«الانقلاب المدني»[٣].

أما تنزانيا:

فقد شهدت هي الأخرى اكتساح الرئيسة سامية حسن صولحو (٦٦ عاماً) للانتخابات، التي أُجريت يوم ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥م، بنسبة اقتربت من ٩٨٪ من الأصوات، بعد منافسة ١٦ آخرين، ووصلت نسبة الإقبال نحو ٨٧٪ زيادةً عن عام ٢٠٢٠م بـ٥٠٪، وجرت الانتخابات وسط انقطاع عام للإنترنت وانتشار أمني كثيف، في وقتٍ أثار فيه مراقبون مخاوف بشأن حوادث عنف، وقيود مفروضة على وسائل الإعلام، واستبعاد أبرز مرشحي المعارضة[٤].

وفي جمهورية إفريقيا الوسطى:

أعلن المجلس الدستوري، منتصف نوفمبر ٢٠٢٥م، قائمة المرشحين المقبولين لخوض الانتخابات الرئاسية المقررة في ٢٨ ديسمبر، وضمت القائمة ٧ أسماء، أبرزهم الرئيس المنتهية ولايته فوستان أركانج توادیرا (٦٩

(١) Africa Center, Togo: An Election without Voting Aimed at Perpetuating Gnassingbé Dynasty, 13 January 2025, at: https://africacenter.org/spotlight/2025-elections/togo/

(٢) Inter-ParliamentaryUnion,Cameroon-October2025,at: https://www.idea.int/democracytracker/report/cameroon/october-2025

(٣) Inter-ParliamentaryUnion,Coted'Ivoire-October2025,at: https://www.idea.int/democracytracker/report/cote-divoire/october-2025

(٤) Inter-Parliamentary Union, Tanzania - October 2025, at: https://www.idea.int/democracytracker/report/tanzania/october-2025

عاماً)، الذي يسعى إلى ولاية ثالثة بعد تعديل دستوري مثير للجدل تم تمريره عام ٢٠٢٣م، ووصفته المعارضة بأنه يكرّس هيمنة السلطة ويقوّض العملية الانتخابية[١].

الاتجاه الثالث: الانتخابات كآلية لإدارة التعددية «الإثنية»:

بوروندي:

كان عام ٢٠٢٥م حافلاً بالانتخابات في بوروندي، وقد حقق «الحزب الوطني للديمقراطية والتنمية» الحاكم انتصارات كبيرة في انتخابات «الجمعية الوطنية» (الغرفة الدنيا) التي أُجريت يوم ٥ يونيو، بنسبة قياسية تخطت ٩٦٪؛ ليحصد جميع المقاعد البالغ عددها ١٠٠ مقعد، حسب بيانات رسمية أشارت إلى أن باقي الأحزاب لم تتجاوز العتبة الدستورية اللازمة للمشاركة، والمقدرة بـ٢٪ من الأصوات، ومن المقرر إضافة ١١ عضواً بالتعيين؛ لضمان التمثيل الإثني والجندري، وفق اتفاقات أروشا للسلام لعام ٢٠٠٠م، الذي وضع حداً للحرب الأهلية التي دامت عقوداً بين إثنيتي الهوتو والتوتسي، وما تلاها من حصص منصوص عليها في دستور ٢٠١٨ (٦٠٪ للهوتو) و(٤٠ للتوتسي)، مع تمثيل أقلية للجماعة الأصلية «الباتو».

وفي ٢٣ يوليو، أجرت بوروندي انتخابات مجلس الشيوخ، والتي أفضت أيضاً إلى فوز الحزب الحاكم بجميع المقاعد الـ١٣ بعد تخفيضها من ٣٩ مقعداً، بموجب إصلاح إداري عام ٢٠٢٣م الذي قلّص عدد مقاطعات البلاد من ١٨ إلى ٥، وبحسب اللجنة الوطنية للانتخابات؛ تم انتخاب عشرة شيوخ بشكلٍ غير مباشر من قِبَل مستشاري المناطق واحد من إثنية الهوتو وآخر من التوتسي عن كل من المقاطعات الخمس التي تمثل البلاد، في حين خُصّصت ثلاثة مقاعد لإثنية الباتو لضمان تمثيل الأقليات. ويخدم النواب المنتخبون في الغرفتين فترة ولاية مدتها ٥ سنوات، بعد أن أبقت التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٨م على هذه الفترة، مع تمديد فترة الرئاسة من خمس إلى سبع سنوات.

وعلى خلاف المجلس السابق، الذي ضم ثلاثة أعضاء معارضين، بات الحزب الحاكم يسيطر على جميع المقاعد، ما يعني فعلياً إلغاء التمثيل المعارض، ورغم تكريس نظام تقاسم السلطة بين الأحزاب السياسية والمجموعات العرقية وفق اتفاق أروشا، ودستور البلاد، فلا يزال العنف السياسي والانتخابي يسود البلاد، فالحزب الحاكم المنتمي لعرقية «الهوتو» التي تمثل الأغلبية لا يزال يستحوذ على السلطة بالكامل، الأمر الذي أدى إلى تقويض تقاسمها وغياب المساءلة، وسط انتقادات حادة للعملية الانتخابية واستبعاد نزاهتها[٢].

وبالنظر إلى المحاصصة العرقية برلمانياً، في بوروندي التي يشكلها ٨٥٪ من الهوتو و١٤٪ التوتسي و١٪ من التوا (الباتو)، تكشف انتخابات ٢٠٢٥ عن إعادة تكريس «السلطوية الانتخابية» كآلية لإدارة التعددية الإثنية في بوروندي.

الاتجاه الرابع: الانتخابات وشرعنة الانقلابات العسكرية:

الجابون:

في ١٢ أبريل، أجرت الجابون أول انتخابات رئاسية لها منذ انقلاب ٢٠٢٣ (الذي جاء مباشرة

(١) الجزيرة نت، ٧ مرشحين لرئاسيات إفريقيا الوسطى، ١٥ نوفمبر ٢٠٢٥م، على الرابط:
https://www.ajnet.me/news/2025/11/15/سبعة-مرشحين-نهائيين-في-سباق-الرئاسة

(٢) Inter-Parliamentary Union, Burundi, at:
https://www.idea.int/democracytracker/country/burundi

بعد الانتخابات الرئاسية العامة آنذاك)، وقد أسفرت النتائج عن فوز حاسم بنسبة تناهز ٩٥٪ للرئيس الانتقالي وقائد الانقلاب بريس أوليغي نغيما، الذي ترشح بصفته مستقلاً لكنه حظي بدعم من جميع الأحزاب الكبرى، وسط إقبال كبير بلغ نحو ٧٠٪، وحديث مراقبين دوليين بأن الانتخابات أُجريت بشفافية وفق الإطار التشريعي المعتمد.

وفيما يتعلق بالمرحلة الأخيرة من الفترة الانتقالية، بعد انقلاب ٢٠٢٣ في الجابون، فقدت شهدت الانتخابات التشريعية التي أُجريت في سبتمبر وأكتوبر فوز حزب «الاتحاد الديمقراطي للبنائين»، الذي يتزعمه نغيما، وسط إشارات بأن العملية شهدت مخالفات انتخابية في مقابل تأكيد مراقبين بأنها كانت «حرة وشفافة»[١].

غينيا بيساو:

عشية الإعلان عن نتائج الانتخابات المتنازع عليها في غينيا بيساو، الرئاسية والتشريعية، التي جرت يوم ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥م، أعلنت مجموعة من كبار ضباط الجيش في غينيا بيساو، سيطرتها على البلاد، وتعليق العملية الانتخابية، مع عزل الرئيس عمر سيسوكو إمبالو، لتشهد غينيا بيساو، التي يبلغ عدد سكانها أقل بقليل من مليوني نسمة، وتُعدّ احدة من أفقر دول العالم، أكثر من عشرة انقلابات عسكرية أو محاولة انقلاب منذ عام ١٩٨٠م، إضافةً إلى محاولتين للإطاحة بإمبالو، آخرهما في ديسمبر ٢٠٢٣م[٢].

الاتجاه الخامس: الانتقال الديمقراطي السلس:

ويمثل هذا الاتجاه: مالاوي، وسيشل.

بالنسبة لمالاوي:

أسفرت الانتخابات التي أُجريت منتصف سبتمبر ٢٠٢٥م في مالاوي عن فوز مرشح حزب «التقدم الديمقراطي» بيتر موثاريكا- الرئيس السابق بين عامي ٢٠١٤م و٢٠٢٠م، بنسبة تخطت ٥٦٪، وجاء ثانياً الرئيس المنتهية ولايته لازاروس تشاكويرا بنسبة ٣٣,٠٪. كما أظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية عن فوز حزب التقدم الديمقراطي بـ٧٧ مقعداً بما يمثل ٣٣,٦٪، في حين حصل المرشحون المستقلون على ٧١ مقعداً بنسبة ٣١٪، في حين حصل حزب الرئيس المنتهية ولايته على ٥٣ مقعداً بنسبة تخطت ٢٣٪، وسط إقبال على الانتخابات بـ٧٦,٤٪ من الناخبين المسجلين، وأكد مراقبون نزاهة الانتخابات[٣].

وفي سيشل:

أفضت الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في أكتوبر ٢٠٢٥م في سيشل إلى فوز زعيم المعارضة باتريك هيرميني، متفوقاً على الرئيس المنتهية ولايته ويفيل رامكالاوان، وحصل هيرميني على ٥٢,٧٪ من الأصوات، بينما نال رامكالاوان ٤٧,٣٪، كما تمكن حزب هيرميني «سيشل المتحدة» من السيطرة الكاملة على الحكومة، بعد فوزه بالأغلبية البرلمان في الانتخابات العامة في سبتمبر ٢٠٢٥م[٤].

---

(١) Inter-Parliamentary Union, Gabon - October 2025, at https://www.idea.int/democracytracker/report/gabon/october-2025

(٢) بي بي سي، كبار ضباط الجيش في غينيا بيساو يسيطرون على البلاد، وإلقاء القبض على الرئيس، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٥م، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/articles/clyx4n3d11yo

(٣) Inter-Parliamentary Union, Malawi - September 2025, at https://www.idea.int/democracytracker/report/malawi/september-2025-0

(٤) Electoral Commission Seychelles, 2025 Presidential Election Results and National Assembly

رابعاً: مؤشرات ممارسة «السلطوية الانتخابية» في انتخابات ٢٠٢٥م:

استناداً إلى الاتجاهات السابقة؛ ستشرع الورقة في استكشاف بعض المؤشرات؛ لاختبار إلى أي مدى ساهمت انتخابات ٢٠٢٥ في تعزيز وتكريس ممارسات النظم السلطوية الانتخابية، هذه المؤشرات مستخلصة من الخصائص العامة لهذه النظم وبيانات «تقرير الديمقراطية ٢٠٢٥»[١]، على أن يتم ترميز كل حالة انتخابية في كل مؤشر بـ«الإيجابية» إذا كانت تعكس درجةً من النزاهة الانتخابية، أو «سلبية» عندما تميل إلى تكريس «السلطوية الانتخابية» حسبما يبين (الجدول ٣).

(الجدول ٣): مؤشرات ممارسة «السلطوية الانتخابية» في انتخابات ٢٠٢٥م:

الدولة	التعددية الحزبية	المنافسة الفعلية	العنف والإكراه	التلاعب المؤسسي	المشاركة الانتخابية	خلاصة مؤشرات الحالة
جزر القمر	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	هيمنة للحزب الحاكم، ومسار انتخابي لتوريث الحكم، مع تكريس «السلطوية الانتخابية».
توجو	سلبي	سلبي	محدود	سلبي	سلبي	هندسة لنتائج انتخابات «الشيوخ»، بعد إصلاح دستوري حد من المشاركة الانتخابية المباشرة.
الجابون	سلبي	سلبي	سلبي/ محدود	سلبي	سلبي	انتخابات «شرعنة الانقلاب»، وسط تلاعب مؤسسي قوي وشرعية شكلية.
بوروندي	سلبي	سلبي		سلبي	سلبي	إعادة تكريس «السلطوية الانتخابية» عبر آليات المحاصصة الإثنية برلمانيا.
مالاوي	إيجابي	إيجابي	إيجابي	إيجابي	إيجابي	حالة «انتقال ديمقراطي» وسط انتخابات تنافسية.
سيشل	إيجابي	إيجابي	إيجابي	إيجابي	إيجابي	تحول ديمقراطي ناجح، بعد التناوب السلمي واستعادة سيطرة المعارضة.
الكاميرون	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	انتخاب بول لبيا، وسط بيئة انتخابية مقيدة وتلاعب مؤسسي، أفضى إلى «تأبيد في السلطة».
كوت ديفوار	سلبي	سلبي	متوسط	سلبي	متوسط	استبعاد للمرشحين الحقيقيين، و«انقلاب مدني» حسب تعبير المعارضة.
تنزانيا	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	متذبذب (تقارير متضاربة)	نتائج رسمية ساحقة، وسط قيود واستبعاد المعارضة، ما يكرس «السلطوية الانتخابية».
غينيا بيساو	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	انتخابات أفضت إلى انقلاب عسكري.

(١) - Andreas Schedler (Ed), op. cit, p.6-7.
- Democracy Indices, Democracy Report 2025.. 25 Years of Autocratization – Democracy Trumped?

/Election Results, at: https://ecs.sc
- الجزيرة نت، فوز باتريك هيرميني في جولة الإعادة بانتخابات سيشل الرئاسية، ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥م، على الرابط: https://www.ajnet.me/news/2025/10/12/فوز-باتريك-هيرميني-في-جولة-الإعادة

خاتمة:

استناداً إلى مخرجات واتجاهات انتخابات ٢٠٢٥، ومؤشرات ممارسة «السلطوية الانتخابية» في إفريقيا، يمكن القول إن العمليات الانتخابية التي شهدتها البلدان الإفريقية في ٢٠٢٥م تُعبّر في مجملها عن تكريس نمط «النظم السلطوية الانتخابية» داخل القارة، وفقاً للنتائج التالية التي توصلت إليها الورقة:

• غالبية البلدان الإفريقية لديها تعددية حزبية، لكنها تعمل في بيئة سياسية مقيدة، حيث عادةً ما تعمل السلطات على تقويض الأحزاب الحقيقية عبر ممارسات سلطوية تقلّص دورها، على غرار اعتقال قياداتها، كما في حالة جزر القمر.

• يُعزى اتجاه «النظم السلطوية الانتخابية» نحو تقييد التعددية الحزبية والحريات المجتمعية المختلفة؛ إلى الرغبة في السيطرة على المجالس التشريعية والنيابية؛ بغية تخطي أية عراقيل حزبية أو مجتمعية، قد تمنعها مستقبلاً من سن القوانين والتشريعات التي ربما تخدم مصالحها، وتحتاج في الوقت ذاته إلى أغلبية نيابية.

• نسبة معتبرة من البلدان الإفريقية، التي نظمت انتخابات في ٢٠٢٥، شهدت أعمال عنف واسعة النطاق صاحبت العملية الانتخابية، كما في حالة تنزانيا، وثمة خطورة من تزايد العنف الانتخابي، الذي قد يدفع البلدان الإفريقية إلى الفوضى وعدم الاستقرار، ما يجعلها رهينةً وعرضةً للانقلابات العسكرية التي زادت وتيرتها في السنوات الأخيرة، وكان أبرز مثال عليها حالة غينيا بيساو.

الاتجاهات الانتخابية في 2025م تكشف أن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لم تتخط بعدُ عملية «الانتقال والتحول الديمقراطي» التي لا تزال عالقةً فيها منذ التسعينيات.

• اعتادت النظم السلطوية الانتخابية ممارسة «التلاعب المؤسسي» على غرار كوت ديفوار وجزر القمر وتوجو، لتعزيز موقفها قبيل إجراء الانتخابات، لإعادة تشكيل قواعد العملية الانتخابية والمشهد السياسي العام، بآليات دستورية (تعديلات وإصلاحات) أو سن قوانين جديدة.

• المشاركة المرتفعة نسبياً في انتخابات ٢٠٢٥- وفقاً للتقارير الرسمية والمستقلة- تكشف عن مفارقة واضحة، تتمثل في ارتفاع حجم المشاركة كلما أعلنت المعارضة مقاطعة الانتخابات، هذه المفارقة قد تكون مرتبطة بعدم دقة البيانات المعلنة بشأن أعداد الناخبين، أو غياب النزاهة عن المراقبين وبعثات مراقبة الانتخابات، وفي جانبٍ آخر قد تُعبّر عن ضعف المعارضة

نفسها وغياب البديل القوي.

• عمليـــة المقاطعة نفســـها من جانب المعارضة باتت ظاهرة بنيوية داخل المشهد السياســـي والانتخابي في إفريقيا، أكثر من كونها مجرد ردّ فعل يستبق الانتخابات.

• ســـاهمت انتخابـــات ٢٠٢٥ في تعزيز اتجاهات «توريث» الحكـــم، كما في حالتي جزر القمر وتوجو، أو «التأبيد» في السلطة كما في انتخابـــات الكاميرون وكوت ديفوار وتنزانيا، أو «شرعنة» الانقلابات العسكرية كما في حالتي الجابون وغينيا بيساو.

• ثمة ضرورة لإعادة النظر في مســـألة المحاصصـــة العرقية برلمانيـــاً في حالة بورنـــدي التي يشـــكلها ٨٥٪ مـــن الهوتو و١٤٪ التوتســـي و١٪ من التـــوا، حيث تثار تســـاؤلات حول جدواها في ظل اســـتمرار ســـيطرة النظام الحاكم المنتمي إلى الهوتو على البلاد منذ توقيع اتفاق أروشا، ما هي الآليات التي تضمـــن فعالية المحاصصة، وضمان وجود تقاسم فعلي للسلطة؟.

إجمالاً:

بعد رصد أبـــرز مخرجـــات انتخابات ٢٠٢٥، مـــن منظـــور مقاربة «الســـلطوية الانتخابية»، يتبين أن الاتجاهات الانتخابية في ٢٠٢٥م تكشف أن بلدان إفريقيا جنوب الصحـــراء لم تتخط بعـــدُ عملية «الانتقال والتحـــول الديمقراطي» التي لا تزال عالقةً فيها منذ التسعينيات، مع تحايل الحكومات والنظم الإفريقية على شـــعوبها من خلال إجراءات شـــكلية، أو عبر آليات دســـتورية ومؤسسية وقانونية وأمنية مختلفة؛ لتخطي إرادة الناخبين.

تأسيساً على ما سبق:

يمكن القـــول إن الورقة قد تحققت من الفرض القائل: كلما أُجريت الانتخابات في إفريقيا جنوب الصحراء؛ ترســـخت «النظم السلطوية الانتخابية»، مع ذلك تبقى النتائج التي حققتها مالاوي وسيشل بادرة أمل في تجاوز الأفارقة «النظم السلطوية» السياسية والانتخابية على السواء، والدخول في مرحلة جديدة من التحول الديمقراطي، تُحترم فيها إرادة الشعوب في اختيار مَن يحكمها.

وفي الختام؛ تقتـــرح الورقة إجراء مزيد من الدراســـات والبحوث لاستكشاف لماذا نجت «مالاوي وسيشل» من ظاهرة السلطوية الانتخابية، بينما علقت فيها غالبية البلدان الإفريقية خلال عام ٢٠٢٥م ■